

كُتِبَ مساعدة:

الجنسية

للمستفيدين من الحماية



تم اصدار هذا المنشور ضمن مشروع النشاط من أجل الاجتئين عام ٢٠٢١ بناء على دعم من



أ. الحق في الحصول على الجنسية

من أجل الحصول على حق التجنس وفقاً للمادة ١٠ من قانون الجنسية يجب استيفاء المتطلبات القانونية المذكورة أدناه

أولاً: مدة الإقامة

بشكل عام ووفقاً للمادة ١٠ من قانون الجنسية الألماني يتطلب التقديم على الجنسية الألمانية إقامة قانونية واعتبارية لمدة ثمان سنوات في ألمانيا. وفقاً للمادة ٥٥ الفقرة ٣ من قانون اللجوء الألماني يتم إحساب وقت إجراءات اللجوء المكتملة بنجاح للأشخاص الذين يحق لهم اللجوء ، والأشخاص الذين يتمتعون بوضع اللاجئين والحماية الفرعية من ضمن المدة المطلوبة للحصول على الجنسية الألمانية. يتم احتساب الوقت من تاريخ إصدارها يُسمى بهوية إثبات الوصول ، لأنه اعتباراً من هذه النقطة الزمنية تعتبر إقامة الشخص مسموحاً بها (المادة ٥٥ الفقرة الأولى من قانون اللجوء). وفقاً للمادة ٧٨ الحرف س من قانون اللجوء وفي هذا السياق تنطبق اللوائح الانتقالية الخاصة بقانون الجنسية على الأشخاص الذين دخلوا ألمانيا حتى عام ٢٠١٦

ومع ذلك ، وبسبب تعارض التطبيق العملي لإجراءات اللجوء من قبل وزارة الداخلية في ولاية بادن فورتمبيرغ عما ذكر أعلاه فإن توضيح هذا التسائل يتعين أن يتم إذا ما اقتضى الأمر أمام المحاكم الإدارية المختصة. أيضاً فترات التسامح لإجراءات إعادة النظر في طلب اللجوء مرة أخرى المكتملة بنجاح يتم أخذها بعين الاعتبار واحتساب الوقت من تاريخ تقديم طلب إعادة النظر باللجوء وذلك على عكس فترات التسامح في بقية الحالات التي لا يتم احتسابها وأخذها بعين الاعتبار لان الأشخاص الذين لديهم تسامح في هذه الحالات يبقون ملزمين بمخادرة البلاد ، أي أن إقامتهم غير قانونية

وفقاً للمادة ١٢ الحرف ب من قانون الجنسية الألماني فإن الإقامة في الخارج لمدة لا تتجاوز ال ٦ أشهر بشكل عام لا تعتبر ضارة بشرط الإقامة الغيرمتقطعة الاعتيادية في ألمانيا قد يتم أيضاً تجاهل فترات الإقامة الأطول من ذلك إذا ما تم الموافقة عليها مسبقاً من قبل دائرة شؤون الأجانب المختصة. في حال إذا ما أكمل الشخص المعني دورة الاندماج بنجاح ، فيتم عندها تخفيض مدة الإقامة المطلوبة إلى سبع سنوات. وفقاً للمادة ١٧ الفقرة ٣ من قانون دورة الاندماج ، تعتبر المشاركة في دورة الاندماج ناجحة إذا تم الوصول إلى المستوى اللغوي ب ١ وإجتياز ما يُسمى بإختبار الحياة في ألمانيا. وفي حال أن الشخص المعني قد أظهر بعض خصائص الاندماج المميزة فعندها ، يمكن تقليل الفترة المطلوبة إلى ست سنوات. في هذا السياق وبالإضافة إلى المهارات اللغوية من المستوى ب ٢ فقد أدرج القانون أيضاً وبشكل صريح منذ تاريخ ٢٠١٨، ٢٠٠٨ الإنجازات الدراسية والمهنية بالإضافة الى النشاط والالتزام الاجتماعي

يكفي لتقصير فترة الإقامة المطلوبة إذا كان واحداً فقط من إنجازات الإندماج المميزة المذكورة

يمكن للأشخاص الحاصلين على تصاريح إقامة معينة أو تصريح الإقامة الدائمة التقديم للحصول على الجنسية الألمانية في حال توفر شروط معينة ومن ثم الحصول على جواز سفر ألماني. هناك تسهيلات خاصة للتجنس بالنسبة لمجموعات معينة من الأشخاص ، مثل اللاجئين المعترف بهم وأولادك الذين يتمتعون بحق اللجوء . إن الحصول على الجنسية الألمانية يأتي مصحوباً بجملته من الحقوق العامة (مثل حرية التنقل في الاتحاد الأوروبي ، والحق في التصويت والحماية القنصلية المحتملة في الخارج). اللوائح الخاصة بالتجنس منصوص عليها في قانون الجنسية الألماني. بالإضافة إلى ذلك ، هناك تعليمات تطبيق لقانون الجنسية التابع لوزارة الداخلية قسم الرقمنة والهجرة في ولاية بادن فورتمبيرغ. تعمل هذه التعليمات على توضيح ، مراقبة وضمان التطبيق الموحد للقانون أثناء الممارسة العملية ضمن الهيئات التابعة للولاية، ولكن ليس لها تأثير خارجي تلقائي. بالإضافة إلى ذلك ، أصدرت الحكومة الاتحادية في عام ٢٠١٥ تعليمات تطبيق أولية لقانون الجنسية للولايات ، والتي ، للأسف في العديد من النقاط لم تعد تتوافق مع اللوائح القانونية الحالية وتحتاج بشكل عاجل إلى التعديل والتحديث. في حال تم استيفاء جميع المتطلبات المنصوص عليها في المادة ١٠ من قانون الجنسية الألماني فإن الشخص المعني لديه الحق الكامل في الحصول على الجنسية الألمانية. لكن في حال لم يتم استيفاء المتطلبات القانونية المذكورة في المادة ١٠ من قانون الجنسية الألماني عندها يتم التحقق فيما إذا كان ما يُسمى بالتجنس التقديري المنصوص عليه في المادة ٨ من قانون الجنسية خياراً مطروحاً. يوضح هذا الكتيب المتطلبات التي يجب استيفاؤها للتقديم على الجنسية الألمانية. على وجه الخصوص ، يتم تناول حالة الأشخاص الذين يحق لهم الحماية ، أي الأشخاص الحاصلين على تصريح إقامة من خلال إجراءات اللجوء. كما سيتم التطرق بشكل مختصر لحالات مختلفة في الحصول على الجنسية الألمانية على سبيل المثال من خلال الولادة في ألمانيا أو التجنس للأشخاص الذين لديهم تصاريح إقامة عائلية

للحصول على استشارة أولية يمكنك الاتصال بمجلس اللاجئين في بادن فورتمبيرغ عن طريق البريد الإلكتروني أو الهاتف حول هذا الموضوع لمزيد من النصائح والدعم في الحالات الفردية ، يرجى الاتصال بمركز استشارات الهجرة أو محام متخصص في منطقتك

- [BAMF, 2021: Migrationsberatung NAVI](#)
- [BMI, 2015: Vorläufige Anwendungshinweise zum Staatsangehörigkeitsgesetz](#)
- [IM BW, 2020: Anwendungshinweise zum Staatsangehörigkeitsgesetz](#)

أعلاه قد تم تحقيقه وذلك لأن صياغة عبارة «خصوصاً» تعني هنا أن قائمة الاندماج المميز التي يمكن أن تؤدي إلى تصير فترة الإقامة المطلوبة للحصول على الجنسية ليست على سبيل الحصر فيما إذا كانت تلك المدة المطلوبة يتم اختصارها بالفعل أم لا فإن ذلك يعود وفقاً لتقدير السلطة المختصة بما يتفق مع مآثره بالفعل مناسباً. الجرائم الجنائية تعارض بشكل أساسي قبول خدمات الإندماج المميزة. كما أن الطلب يجب أن يكون مصحوباً بحجة جيدة لكل حالة على حدة

ثانياً: مُقدم الطلب

يمكن للأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن ١٦ عامًا التقدم بطلب للحصول على الجنسية بأنفسهم ، طالما أنهم ليسوا عديمي الأهلية قانونيًا ، على سبيل المثال بسبب إعاقة عقلية ، أو وجودهم تحت إشراف قانوني من قبل شخص آخر منصوص عليه في المادة ١٠ الفقرة ١ الجملة ١ بالإضافة إلى المادة ٣٧ الفقرة ١ الجملة ١ من قانون الجنسية الألماني

في حالة البالغين الخاضعين للإشراف ، يجب على الأوصياء القانونيين تقديم الطلب نيابةً عنهم وبالنسبة للقاصرين يجب أيضاً على الأوصياء القانونيين ، عادةً الوالدين ، تقديم الطلب

ثالثاً: إثبات الهوية والجنسية

يعتبر إثبات الهوية والجنسية الأصلية شرطاً أساسياً من شروط الحصول على الجنسية. تم النص على هذا الشرط صراحة في قانون الجنسية لعام ٢٠١٩ ويعود إلى حكم صادر عن المحكمة الإدارية الفيدرالية في عام ٢٠١١ (رقم الملف ٥ س ١٠/٢٧). يتم تبرير أهمية شرط توضح وإثبات الهوية من خلال حقيقة أن التحقق من الهوية هو شرط أساسي للفحص الأمني المطلوب في إجراءات التجنس. بالإضافة إلى ذلك ، ووفقاً للمحكمة الإدارية الاتحادية يجب تسجيل البيانات الشخصية التي تم تسجيل الشخص بموجبها في الخارج وذلك من أجل منع تعدد الهويات للشخص الواحد. بناءً على ذلك ، أنكرت المحكمة الإدارية الاتحادية مسألة ما إذا كانت إثباتات الهوية السابقة بموجب قانون الأجانب (على سبيل المثال في سياق منح تصريح الإقامة) لها تأثير ملزم على إجراءات التجنس. ووفقاً للمحكمة الإدارية فإن وثيقة السفر الخاصة بالجنين لا تعتبر عادةً كافية لتوضيح الهوية خاصة إذا كانت تحتوي على ملاحظة مفادها أن التفاصيل الشخصية مستندة على معلومات شخصية من الشخص المعني نفسه. المحكمة الإدارية الاتحادية قررت في حكمها الصادر بتاريخ ٢٣ سبتمبر لعام ٢٠٢٠ (رقم الملف س ١٩/٣٦) الأسس التي يتم من خلالها إثبات الهوية. ذكرت المحكمة في البداية أن متطلبات إثبات الهوية يجب أن تكون مصممة بطريقة تمكن المتقدمين للحصول على الجنسية الذين يعانون من نقص في الأدلة لتوضيح هويتهم على استيفائها أيضاً. ومن الأمثلة على هذا النقص في الأدلة الافتقار إلى الوثائق الرسمية في البلد الأصلي ، وعدم تعاون السلطات في البلد الأصلي والذي لا يكون مقدم الطلب مسؤولاً عنه ، كما أيضاً التهديد بالانتقام من الأقارب الموجودين في البلد الأصلي بالنسبة للأشخاص المتمتعين بحق الحماية. بالإضافة إلى ذلك وفقاً للمحكمة الإدارية الاتحادية

يتمتع المتقدمون للحصول على الجنسية والذين من المحتمل أن يظلوا في ألمانيا بشكل دائم بحق محمي بشكل أساسي فيما يتعلق بإثبات هويتهم

على خلفية ذلك نصت المحكمة الإدارية الاتحادية على ما يُسمى الفحص التدرُّجي للهوية: في المرحلة الأولى ، قد تطلب سلطة التجنس «عادةً» أولاً تقديم جواز سفر من البلد الأصلي ، أو «بدلاً من ذلك وثيقة بديلة للجواز معترف به أو وثيقة رسمية عليها صورة (مثل بطاقة الهوية). من الجدير بالذكر هنا أن المحكمة الإدارية لم تشر إلى صلاحية جواز السفر كشرط، وبالتالي يمكن أيضاً توضيح الهوية بجواز سفر منتهي الصلاحية ، بشرط عدم وجود شك آخر في هوية الشخص. إذا لم تكن هناك مثل هذه الوثائق موجودة وكان الحصول عليها غير ممكن من الناحية الموضوعية أو غير منطقي استناداً لكل حالة شخصية على حدة. فيمكن عندها الانتقال إلى المستوى التالي في فحص الهوية واللجوء إلى وثائق رسمية أخرى متضمنة صورة الشخص أو بدونها ، من خلالها يتم التأكيد على وجود صلة بين الشخص واسمه عند إصدار هذه الوثائق (على سبيل المثال شهادة الميلاد أو بطاقة خدمة العلم) ، إذا لم تكن هناك مثل هذه المستندات أيضاً موجودة ولم يكن من الممكن أو المعقول الحصول عليها ، فيمكن عندها الانتقال إلى المرحلة التالية من فحص الهوية وإعتماد أدلة أخرى لتأكيد الهوية، على سبيل المثال إفادات من الشهود الذين تم توضيح هويتهم مسبقاً ، أو استخدام مستندات غير رسمية وغير بيومترية (مثل التقارير المدرسية). إذا تعذر توضيح الهوية بهذه الطريقة أيضاً ، فقد تكون الحجج القاطعة الغيرمتناقضة للشخص المتقدم بطلب التجنس كافية كاستثناء فقط في بعض الحالات الفردية. في بعض الحالات الاستثنائية النادرة جداً ، يمكن أن يكون التجنس ممكناً أيضاً بدون تقديم وثائق رسمية لإثبات الهوية. بناءً على ما سبق فإنه من الممكن القول بأن متطلبات إثبات الهوية في إجراءات التجنس بالفعل عالية جداً تماماً كما هو الحال في حالات الحصول على الإقامة وتجديدها ، إن لم تكن أيضاً أعلى

في القضية التي يتعلق بها هذا الحكم للمحكمة الإدارية الاتحادية ، تمت إحالة النزاع القانوني مرة أخرى إلى المحكمة الإدارية لمزيد من التوضيح بشأن الهوية. بسبب التصريحات المتناقضة التي أدلت بها المدعية ، أرثأت المحكمة الإدارية الفيدرالية أن المزيد من البحث حول تأكيد هوية المدعية ضروري. المدعية ، التبتية الجنسية التي تم أخذها إلى دير لراهبات عندما كانت طفلة أكدت أنها لا تعرف هويتها الحقيقية ، حيث ذكرت في جلسة الاستماع أن راهبة أبلغتها أن والدها كانا قد اعتُقيا لأسباب سياسية وهي لا تعرف مكانهم يجب على المتقدمين للحصول على الجنسية التعاون في توضيح هويتهم وذلك وفقاً للمادة ٣٧ الفقرة الأولى من قانون الجنسية بالإضافة إلى المادة ٨٢ من قانون الإقامة الألماني). من حيث المبدأ ووفقاً لقانون الأجانب الألماني يمكن بشكل عام الطلب من الأشخاص الذين يحق لهم الحماية الفرعية والأشخاص الذين لديهم حظر ترحيل الاتصال بالسلطات في بلدهم الأصلي من أجل الحصول على وثائق رسمية. بالنسبة للأشخاص الذين يحق لهم اللجوء والأشخاص الحاصلين على

عامة. أيضاً في بعض الحالات لأسباب شخصية (مثل رعاية أطفاله الصغار) قد تعني أيضاً أن الشخص غير مسؤول بنفسه عن تلقي تلك المساعدات. أيضاً المساعدات الاجتماعية التي يتم الحصول عليها أثناء الدراسة المدرسية، التدريب المهني أو الدراسة الجامعية عادةً لا تمثل مشكلة على طلب التجنيس. من ناحية أخرى ووفقاً لتوصيات التطبيق الإدارية من قبل وزارة الداخلية في ولاية بادن فورتمبيرغ، يُعتبر الشخص مسؤول عن حاجته لتلقي تلك المساعدات الاجتماعية إذا فقد وظيفته بسبب انتهاك عقد العمل أو إذا بسبب عدم بذل المجهود الكافي للحفاظ على تلك الوظيفة. إن الحصول على مساعدات اجتماعية أخرى، مثل إعانة البطالة رقم ١، أو إعانة السكن أو المزايا بموجب قانون مساعدة التدريب المهني أو البافوغ لا تمثل بشكل عام مشكلة على طلب التجنيس. إذا كان مقدم الطلب لا يتلقى حالياً أي مزايا من قانون الضمان الاجتماعي رقم ٢ أو ١٢ عندها تقوم دائرة التجنيس بالتقدير وفقاً للوضع الحالي للشخص وتاريخه الوظيفي السابق فيما إذا كان مستقبلياً قادراً على تأمين مصاريف معيشته وفقاً لتوصيات التطبيق الإدارية من قبل وزارة الداخلية في ولاية بادن فورتمبيرغ فإن هذا القرار التقديري يعتبر إيجابياً على كل حال إذا كان مقدم الطلب قادراً على تأمين مصاريف معيشته بشكل مستقل عن الخدمات الاجتماعية رقم ٢ أو ١٢ في السنوات الخمس الماضية، ومع ذلك، هذا لا يعني أن التجنيس غير ممكن بالنسبة لفترات عمل أقصر من ذلك في حالة المتقدمين للحصول على الجنسية في سن متقدمة، وفقاً لتعليمات التطبيق الصادرة عن وزارة الداخلية في ولاية بادن فورتمبيرغ يمكن أن تكون مسألة التقاعد أيضاً حاسمة بالنسبة لذلك القرار التقديري

في حكم صادر في مارس من عام ٢٠٠٩ (الملف رقم ١٣ من ٠٧/٢٠٠٨) أوضحت المحكمة الإدارية في بادن فورتمبيرغ أن توفير التقاعد يعتبر أيضاً جزء من تأمين مصاريف المعيشة فقط فيما إذا كانت الحالة الوظيفية والعمر للشخص المعني أيضاً متعارف عليها ومقبولة عند مقارنتها مع المواطنين الألمان. في حالة الشباب الأصغر سناً، يجب بالتالي تقييم متطلبات المساهمات التي يتعين دفعها لتوفير التقاعد بشكل مختلف عن الأشخاص الذين يستقاعدون قريباً، وبالتالي يجب أيضاً التحقق مما إذا كان بإمكانهم تغطية نفقات معيشتهم من خلال الأموال التي يحصلون عليها من التقاعد بالنسبة للأشخاص في منتصف العمر، فإن وجود مخصصات التقاعد هو بانتظام جزء من تأمين مصاريف المعيشة، ولكن لا يشترط أن يكون عند وقت التقديم على طلب التجنيس على يقين من أن توفير التقاعد سيكون كافياً لتأمين مصاريف المعيشة عند الكبر

مما سبق ذكره وفي ضوء العديد من السيناريوهات المحتملة، فإنه لا يمكن بالتالي صياغة قاعدة عامة بشأن متى يجب اعتبار توفير التقاعد جزءاً من تأمين مصاريف المعيشة. وبالتالي، ستتخذ السلطة المختصة بالنظر بطلب التجنيس قرارها على أساس كل حالة على حدة مع مراعاة كل ما يتعلق بالحالة المعيشية والعمر والتاريخ الوظيفي للشخص المعني

سابعاً: التنازل عن أو فقدان الجنسية السابقة

من حيث المبدأ، يعد التخلي عن الجنسية السابقة أو فقدانها شرطاً من شروط قبول الجنسية الألمانية. الهدف من هذه القاعدة العامة هو منع المواطنين الألمان من تعدد الجنسيات، حيث يُفترض أن وجود جنسيات متعددة يمكن أن يؤدي إلى تضارب في الولاء. ومع ذلك، يتم قبول تعدد الجنسيات في حالات معينة على سبيل المثال إذا كان التنازل عن الجنسية السابقة غير ممكن أو ممكن ولكن في ظل ظروف صعبة للغاية. وفقاً للمادة ١٢ من قانون الجنسية الألماني هذا هو الحال في الحالات التالية

للأشخاص الذين يحق لهم اللجوء والأشخاص الحاصلين على صفة اللاجئ
إذا كان قانون البلد الأصلي لا ينص على التخلي عن الجنسية على سبيل المثال، في حالة الأرجنتين والبرازيل
إذا كانت الدولة الأصلية ترفض بانتظام تخلي مواطنيها عن جنسيتها على سبيل المثال في أفغانستان وإريتريا وسوريا

إذا رفض البلد الأصلي تخلي الشخص عن الجنسية لأسباب لا يكون الشخص مسؤولاً عنها أو إذا كان الفصل من الجنسية خاضعاً لشروط غير معقولة (مثل الرسوم التي تتجاوز متوسط الدخل الشهري الإجمالي) أو إذا لم يتم البت في الطلب في وقت معقول عادةً خلال سنتين من بداية الإجراءات بالنسبة للأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن ٦٠ عاماً، إذا ما واجه الفصل صعوبات غير متناسبة مع العمر على سبيل المثال، إذا كان الأشخاص الذين يعانون من مشاكل صحية شديدة بسبب العمر سيتعين عليهم الحضور شخصياً إلى السفارة من أجل التخلي عن جنسيتهم
إذا كان الشخص في حال فقدانه للجنسية سيعاني من مساوئ اقتصادية أو ملكية كبيرة على سبيل المثال، خسارة كبيرة في حقوق المعاش التقاعدي أو قيود كبيرة على حقوقه في الميراث
بالنسبة للأشخاص المعترف بهم كعديمي الجنسية يعتبر شرط التنازل عن الجنسية في مثل هذه الحالات لا لزوم له. ومع ذلك، فإن الأشخاص الذين لديهم وثيقة سفر للأشخاص عديمي الجنسية هم فقط الذين يعتبرون عديمي الجنسية. ولا يكفي أن تشير وثائق الإقامة إلى جنسية الشخص على أنها غير واضحة

ثامناً: النظر في الجرائم الجنائية

ولكي يتجنس الشخص، يجب ألا يكون قد حكم عليه بعقوبة لارتكابه فعلاً مخالف للقانون. يمكن العثور على التفاصيل في المادة ١٢ أ من قانون الجنسية الألماني. وفي حالة الإجراءات الجنائية الجارية، يؤجل البت في طلب التجنيس إلى حين صدور قرار المحكمة أو حتى انتهاء الإجراءات القانونية وفقاً للفقرة ٣ من المادة ١٢ أ من قانون الجنسية

وتكون أحكام السجن لمدة تصل إلى ثلاثة أشهر غير صارة إذا تم تعليقها وإصدارها بعد انتهاء فترة التدقيق. الغرامات التي تصل إلى ٩٠ يوم احتجاز هي أيضاً لا تشكل مشكلة على طلب التجنيس.

كما أن التدابير التعليمية ووسائل تربية الأحداث لا تؤخذ في الحسبان، بل إن عقوبة سجن الأحداث وحدها هي التي من الممكن أن تكون ضارة بطلب التجنس كقاعدة عامة، لأنه في حالة أحكام الأحداث، يبدأ الحد الأدنى للعقوبة من ستة أشهر منذ ٢٠٠٨،٢٠٢١، جميع الأحكام بالسجن أو الغرامات أو أحكام الأحداث القائمة على فعل غير قانوني معاد للسامية أو عنصري أو معاد للأجانب أو أي عمل آخر غير إنساني بالمعنى المقصود في الفقرة ٢ من المادة ٤٦ الجملة ٢ من القانون الجنائي يعتبر فعلاً ضاراً بالتجنس بغض النظر عن مدة وحجم العقوبة، ويجب أن يكون هذا الدافع قد ورد صراحة في حكم المحكمة، هذا ما نصت عليه الفقرة ١ من المادة ١٢ أ الجملة ٢ من قانون الجنسية في حال تم إركاب العديد من الجرائم يتم بالضرورة جمع جميع الإدانات معاً. وإذا تجاوزت الجرائم الحد الأدنى بقليل، يتم اتخاذ القرار وفقاً للحالات الفردية ما إذا كانت العقوبة لا تؤخذ في الاعتبار، وهنا تلعب عوامل مثل تشخيص الوضع الاجتماعي للشخص وتأمين مصاريف العيش دوراً. في ظروف معينة يتم أخذ الإدانات الأجنبية أيضاً في عين الاعتبار

الإدانات التي تم محوها بالفعل من السجل المركزي الاتحادي أو تلك التي يجب محوها لا تشكل مانعاً من التجنس. يمكن العثور على فترات انقضاء ومحو الإدانات في المادة ٤٦ من قانون السجل المركزي الاتحادي

تاسعاً: المستوى اللغوي ب١

يتطلب التجنس أيضاً أن يكون مقدم الطلب مُلمّاً باللغة الألمانية بمستوى ب١ وفقاً للإطار الأوروبي المرجعي العام للغات. يعتبر هذا الشرط مستوفياً إذا كان الشخص قد اجتاز امتحان لغة ب١ من خلال مزود دورات لغة معتمد (على سبيل المثال، كجزء من دورة الاندماج). يتم اختبار الكفاءات المختلفة في امتحان اللغة. من أجل اعتبار مستوى ب١ مستوفياً، يجب تحقيق مهارات اللغة ب١ في جزء «التحدث» من الامتحان وكذلك في واحد على الأقل من الجزأين الآخرين من الامتحان - «الاستماع والقراءة» أو «الكتابة» (المادة ١٠ الفقرة ١ من لائحة اختبار دورة الاندماج).

بعد تعديل القانون في تاريخ ٢٠٠٨،٢٠٢١، تنطبق هذه اللائحة العامة الآن أيضاً على التجنس وفقاً لتوصيات التطبيق الصادرة عن وزارة الداخلية في ولاية بادن فورتمبيرغ، تعتبر المهارات اللغوية مستوى ب١ مثبتة أيضاً في الحالات التالية

إذا كان الشخص يلتحق بنجاح بمدرسة ألمانية لمدة أربع سنوات بما في ذلك الانتقال إلى الصف التالي إذا كان لدى الشخص شهادة المدرسة الثانوية الألمانية أو على الأقل شهادة مدرسة ألمانية معادلة لها إذا تم نقل الشخص بنجاح إلى الصف العاشر من مدرسة ثانوية ناطقة بالألمانية

إذا كان الشخص قد أكمل دراسته في جامعة ألمانية

إذا كان الشخص قد أكمل بنجاح التدريب المهني في ألمانيا

إذا كان من الواضح أن مقدم الطلب يستوفي المهارات اللغوية المطلوبة وتم اكتساب هذه القناعة في مقابلة شخصية مع سلطة التجنس، فيمكن الاستغناء عن اختبار اللغة

يتم استثناء شرط المهارات اللغوية ب١ كشرط من شروط التجنس إذا لم يكن من الممكن اكتسابها بسبب مرض أو إعاقة جسدية أو عقلية أو نفسية. ومع ذلك، يجب في هذه الحالة توضيح العلاقة بين ذلك المرض أو تلك الإعاقة وعدم القدرة على الوصول إلى المستوى اللغوي المطلوب. إذا لم يكن هذا واضحاً، فيجب تقديم شهادة صحية رسمية. ولا يعترف بالأمية في هذا السياق على أنها إعاقة أو مرض. عسر القراءة، من ناحية أخرى، مذكور صراحة في تعليمات التطبيق الصادرة عن وزارة الداخلية كسبب استثنائي لمطلوبات اللغة بسبب المرض. حتى في سن الشيخوخة ووفقاً للتعليمات التطبيقية الصادرة عن وزارة الداخلية، يمكن إجراء استثناء للمهارات اللغوية المطلوبة، على أن يتم هنا إجراء فحص لكل حالة على حدة

بالنسبة للأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٦ عاماً، لا يلزم تقديم إثبات لمستوى ب١ بدلاً من ذلك، فإنه من المنتظر إثبات تطور المهارات اللغوية لدى الطفل بما يتناسب مع عمره

عاشراً: معرفة النظام القانوني والاجتماعي والظروف المعيشية في ألمانيا

يجب على الشخص المقدم طلب الحصول على الجنسية الألمانية إثبات معرفته بالنظام القانوني والاجتماعي وكذلك الظروف المعيشية في ألمانيا. تعتبر هذه المعرفة مكتملة إذا تم اجتياز اختبار التجنس أو على الأقل تم الحصول على شهادة المدرسة الثانوية في ألمانيا. وفقاً لتعليمات التطبيق الصادرة عن وزارة الداخلية في ولاية بادن فورتمبيرغ، تعتبر المعرفة المدنية أيضاً محققة عند إكمال الدراسة في جامعة ألمانية يتم فيها اكتساب مثل هذه المعرفة المطلوبة على سبيل المثال، العلوم السياسية. اختبار التجنس هو اختبار يتوافق من حيث المحتوى والنطاق مع اختبار «العيش في ألمانيا»، والذي يعد جزءاً من دورة الاندماج. يتم طرح ٣٣ سؤالاً، ثلاثة منها خاصة بالولاية. يتم اجتياز اختبار «الحياة في ألمانيا» بشكل عام بنجاح من خلال الحصول على ١٥ نقطة، بينما بالنسبة للتجنس، فيجب أن يتم الحصول على ١٧ نقطة على الأقل في اختبار التجنس أو في اختبار «العيش في ألمانيا»

ويعفى من هذا الشرط الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٦ سنة وكذلك البالغين الخاضعين للرعاية (المادة ١٠ من الفقرة ١ الجملة ٢ من قانون الجنسية). وينطبق الشيء نفسه إذا كان من الممكن إثبات أنه لا يمكن تلبية هذا الشرط بسبب مرض أو إعاقة جسدية أو عقلية أو نفسية انظر أعلاه في فقرة المهارات اللغوية ب١

إحدى عشر: ضمان الاندماج في ظروف المعيشة الألمانية

منذ ١٩،٢٠٠٨، يجب أيضاً ضمان تقبُّل واندماج مقدم طلب التجنس في ظروف المعيشة الألمانية. على وجه الخصوص، لا يُعتبر هذا هو الحال فيما إذا كان الشخص على سبيل المثال متعدد الأزواج ووفقاً للمذكرة التفسيرية للقانون، يهدف هذا الشرط إلى ضمان أن المتقدمين للحصول على الجنسية الألمانية ليس لديهم معرفة رسمية بالحياة المدنية في ألمانيا فحسب، بل إنهم يقبلون بالفعل مبادئ

العيش المشترك في ألمانيا ونظام القيم والعادات والاعراف المعمول به. يعود هذا الشرط إلى حكم المحكمة الإدارية الفيدرالية لعام ٢٠١٨ رقم الملف س ١٧/١٥، والذي يعتبر الزواج من شخص واحد مبدأ راسخاً في المجتمع والثقافة والدستور والقانون الألماني. يمكن بالطبع رفض ضمان تقبُّل الظروف المعيشية الألمانية لأسباب أخرى. في الآونة الأخيرة، أدى رفض شخص مصافحة امرأة لأسباب دينية أو متحيزة جنسياً كما إرتأت المحكمة الإدارية في ولاية بادن فورتمبرغ إلى رفض التجنس الحكم الصادر عن المحكمة الإدارية في بادن فورتمبرغ في ٢٠٠٨، رقم الملف ١٢ س ١٩/٦٢٩

اثني عشر: التجنس المشترك للزوج والأطفال القصر

يجوز تجنس الزوج والأطفال القصر مع مقدم الطلب وفقاً لتقدير سلطة التجنس إذا استوفوا أيضاً كافة شروط التجنس، باستثناء شرط الثماني سنوات من الإقامة القانونية والمعتادة في ألمانيا. بالنسبة للأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٦ عاماً، يتم استبدال شرط إثبات المهارات اللغوية بـ دليل على تطور اللغة المناسب لعمر الطفل وفقاً لتعليمات التطبيق الصادرة عن وزارة الداخلية، يتم تقليل السلطة التقديرية فيما يتعلق بقرار التجنس في الحالات التالية في حالة الزوج، إذا كان بإمكانه إثبات الإقامة لمدة أربع سنوات متضمنة عامين من الحياة الزوجية في حالة الطفل القاصر دون سن ١٦ عاماً، إذا كان مقدم الطلب يحق له حضانة الطفل ويعيش معه في تحت سقف العائلة وكان الطفل يعيش في ألمانيا منذ ثلاث سنوات، أو نصف حياته بالنسبة للأطفال دون سن السادسة من أجل التجنس المشترك للأطفال القصر فوق سن ١٦ عاماً، من المشترك عادة أن يستوفوا متطلبات التجنس بأنفسهم

ب. الحصول على الجنسية من خلال السلطة التقديرية

حتى الشخص الذي لا يستوفي المتطلبات العالية للمادة ١٠ من قانون الجنسية الألماني يمكن الموافقة على طلب تجنسه وفقاً لتقدير سلطة التجنس، في حال اذا - ووفقاً لتعليمات التطبيق الصادرة عن وزارة الداخلية - «كان هناك إمكانية لتحديد المصلحة العامة في طلب التجنس لكل حالة على حدة». للتجنس عن طريق السلطة التقديرية، يجب استيفاء متطلبات المادة ٨ من قانون الجنسية الألماني. وفقاً للممارسة العملية تبين أنه، من المرجح أن يكون التجنس وفقاً للمادة ٨ من قانون الجنسية أكثر احتمالاً كلما تم استيفاء متطلبات المادة ١٠ من قانون الجنسية

فيما يلي المتطلبات الأساسية للتجنس التقديري

الإقامة القانونية والمعتادة، وفقاً لتعليمات التطبيق الصادرة عن ولاية بادن فورتمبرغ، يعتبر هذا

الشرط مستوفياً إذا كان الشخص لديه تصريح الإقامة المذكور في الفقرة ١ من المادة ١٠ رقم ٢ من ٢٣ من قانون a قانون الجنسية أو تصريح إقامة وفقاً للفقرة ١ من المادة ٢٣ والفقرة ١ من المادة الإقامة الألماني، إذا تم الموافقة على إعطاء هذه الإقامة لأسباب إنسانية على أساس لوائح خاصة بتلك الحالات أو تم الأمر بإعطائها في حالات فردية (بعد تقديم طلب المشقة)؛ ولأننا نرى أن هذا الرأي القانوني موجود في صياغة نص القانون رقم ١٠ نفسه ولا يُعتبر حجة استثنائية حصرية وكافية لهذين النوعين من الإقامة فقط، نرى أنه من الممكن تطبيق الأمر نفسه واعتبار شرط حيازة إقامة اعتيادية قانونية أيضاً للأشخاص الحاصلين مثلاً على تصريح إقامة بموجب المادة ٢٥ من القسم ٣ من قانون الإقامة، ولكن قد يتعين توضيح النزاع في مثل هذه الحالات أمام المحكمة الإدارية المختصة مدة الإقامة المطلوبة عادةً ثماني سنوات (سبع سنوات كافية بالنسبة لمن أكمل دورات الاندماج بنجاح، وست سنوات للاجئين المعترف بهم وعدمي الجنسية، في بعض الحالات تعتبر ثلاث سنوات كافية فيما إذا تواجده المصلحة العامة بحالات مميزة وخاصة جداً على سبيل المثال في حالة كبار الرياضيين

توضيح الهوية والجنسية

عدم الإدانة بارتكاب جريمة مخالفة للقانون تتجاوز الحدود الدنيا المذكورة القدرة على تأمين مصاريف المعيشة لنفسه وللمعالين من أفراد أسرته، العامل الحاسم هنا هو ما إذا كانت هناك حق بالمطالبة بمزايا ومساعدات من قانون الضمان الاجتماعي رقم ٢ أو ١٢؛ على غرار المادة ١٠ من قانون الجنسية، يتم اتخاذ قرار تقديري هنا أيضاً فيما يتعلق بقدرة الشخص على تأمين مصاريف المعيشة في المستقبل مكان خاص وسكن للإقامة لأغراض سكنية هنا، من غير المرجح والمؤكد ما إذا كانت غرفة في سكن مخصص للاجئين كافية لذلك المهارات اللغوية على مستوى ب١ معرفة النظام القانوني والاجتماعي والظروف المعيشية في ألمانيا الالتزام بالنظام القانوني الديمقراطي الحر في ألمانيا

كما وتنطبق نفس القواعد على التجنس المشترك للزوج والطفل القاصر كما تنطبق على القواعد الخاصة بالحق الحصول على الجنسية التخلي عن أو فقدان الجنسية السابقة إذا لم يتم قبول تعدد الجنسيات

ت. إجراءات التجنس

يتم تقديم طلب التجنس إلى سلطة التجنس المختصة في مكان الإقامة. من المستحسن استخدام

ث. إكتساب الجنسية الألمانية بالولادة

وفقا للفقرة ١ من المادة ٤ من قانون الجنسية الألمانية، يحصل الطفل المولود حديثاً على الجنسية الألمانية إذا كان أحد الوالدين على الأقل يحمل الجنسية الألمانية. إذا كان كلا الوالدين يحملان جنسية أجنبية، ولكن أحد الوالدين كان مقيماً بشكل قانوني واعتيادي في ألمانيا لمدة ثماني سنوات ولديه تصريح إقامة دائمة أو تصريح إقامة دائمة ضمن دول الاتحاد الأوروبي، فإن الطفل يكتسب أيضاً الجنسية الألمانية عند الولادة وفقاً للمادة ٤ الفقرة ٣ من قانون الجنسية الألماني. ومن بين أمور أخرى، تؤخذ في عين الاعتبار المدة بحدود تصريح إقامة مؤقتة أو تصريح إقامة دائمة، فضلاً عن فترات إجراءات اللجوء للأشخاص المستحقين للجوء واللاجئين المعترف بهم والأشخاص الذين يحق لهم الحصول على حماية فرعية إذا كان والد الطفل يحمل الجنسية الألمانية، فإن الاعتراف بالأبوة مطلوب للحصول على الجنسية الألمانية للطفل المولود خارج إطار الزواج

يتحقق مكتب تسجيل الأحوال المدنية بالسلطة الممنوحة له مما إذا كانت متطلبات الجنسية الألمانية قد تم الوفاء بها للأطفال المولودين في ألمانيا

نموذج التقديم الموجود لدى سلطة التجنس. من حيث المبدأ، تتحقق سلطة التجنس دائماً من تلقاء ذاتها فيما إذا كان التجنس ممكناً وفقاً للمادة ١٠ أو المادة ٨ من قانون التجنس الألماني؛ وبذلك لا يتعين على الشخص أن يقتصر على أساس قانوني محدد عند تقديم الطلب. إذا كان التخلي عن الجنسية الأصلية شرطاً أساسياً للتجنس، يتلقى مقدمو طلبات التجنس تأكيداً كتابياً بالتجنس حتى يمكن تحريرهم من الجنسية الأخرى. هذا التأكيد الكتابي عادة ما يكون صالحاً لمدة عامين في حالة سماح قانون الدولة الأصلية بالانسحاب من جنسيتها فقط بعد التجنس أو بعد بلوغ سن معينة، تنطبق الفقرة ٣ أ من المادة ١٠، التي تم النص عليها حديثاً في ٢٠٠٨،٢٠٢١. وتنص هذه الفقرة على أن التجنس يتم مؤقتاً بقبول تعدد الجنسيات ويخضع لشرط. وبناء عليه، فإن الشخص ملزم بالقيام بالأعمال اللازمة لتزك الجنسية الأخرى فور التجنس أو بعد بلوغ السن القانونية تبلغ تكلفة التجنس ٢٥٥ يورو، في حالة الأطفال القصر المتجنسين مع مُقدم الطلب والذين ليس لديهم دخل خاص بهم، تبلغ التكاليف ٥١ يورو (المادة ٣٨ من قانون الجنسية الألماني). في حالة رفض أو سحب الطلب بعد بدء دراسة الطلب، يتوجب على مُقدم الطلب أيضاً دفع الرسوم. يمكن تخفيض الرسوم في الحالات الفردية ويكون ذلك وفقاً لتقدير سلطة التجنس المعنية

إذا تم الموافقة على الطلب، يتم إصدار شهادة التجنس وفقاً للمادة ١٦ من قانون الجنسية الألماني. قبل تسليم الوثيقة، يجب على الشخص المراد تجنسه أن يدلي شفهاً بالاعتراف التالي إلى سلطة التجنس: «أعلن رسمياً أنني سأحترم القانون الأساسي وقوانين جمهورية ألمانيا الاتحادية وأمتنع عن أي شيء يمكن أن يضر بها». بعد تسليم شهادة التجنس، يمكن التقدم بطلب للحصول على جواز سفر ألماني وبطاقة هوية شخصية

وإذا رفض الطلب، يجوز تقديم اعتراض في غضون شهر واحد من تاريخ الإخطار بالقرار. وإذا لم تصح السلطة المختصة قرارها خلال إجراءات الاعتراض، يتم إصدار إشعار اعتراض، يمكن أن يكون بدوره موضوع دعوى للالتزام في غضون شهر واحد. وتكون المهلة الزمنية سنة واحدة في كل حالة إذا لم يكن القرار متضمناً بمعلومات عن الحق في الاستئناف

وفقاً للمادة ٣٥ من قانون الجنسية الألماني، بمجرد حصول مقدم الطلب على الجنسية لا يمكن إلغاؤها إلا إذا تبين أنه قد تم الحصول عليها من خلال الخداع والاحتيال أو التهديد أو الرشوة أو من خلال تقديم معلومات غير صحيحة أو غير كاملة عن قصد. لا يسمح بإلغاء الجنسية إلا بعد مرور عشر سنوات على التجنس



FLÜCHTLINGSRAT
BADEN-WÜRTTEMBERG

... engagiert für eine menschliche Flüchtlingspolitik

هيئة التحرير:

إدارة مجلس اللاجئين في ولاية بادن فورتنبرغ - جمعية مسجلة عنوانه البريدي ورقم الهاتف
وعنوان المراسلة الإلكتروني وعنوان الموقع الإلكتروني

Flüchtlingsrat Baden-Württemberg

Hegelstraße 51 70174 Stuttgart

هاتف: ٠٧١١٥٥٣٢٨٣٤

إيميل: info@fluechtlingsrat-bw.de

المحرر: ميلاني سكيبا

الترجمة: يوسف محفوظ

تم اصدار هذا المنشور ضمن مشروع النشاط من أجل اللاجئين ٢٠٢١ بناء على دعم من وزارة

الداخلية قسم الرقميات والبلديات

ملاحظة هامة:

تم إصدار هذا المنشور في نوفمبر ٢٠٢١ وفقاً ل الوضع القانوني المعمول به في ذلك الوقت. ربما حدثت تغييرات قانونية في هذه الأثناء. يعكس المنشور الرأي القانوني للنشر. هناك آراء قانونية أخرى حول بعض النقاط. يهدف هذا المنشور إلى تقديم نظرة عامة حول الموضوع ولا يمكن أن يحل محل الاستشارة الفردية لذلك ، في الحالات الخاصة ، يجب عليك دائماً الاتصال بمركز استشاري أو

طلب الاستشارة القانونية

المزيد من التفاصيل على موقعنا على الانترنت:

www.fluechtlingsrat-bw.de